## إقتصاد

میشاك كرم

## تعاونية موظفي الدولة صمّام أمان صحّى واجتماعي خميس: تغطية الإستشفاء عادت كما كانت.. وأفضل

لم يعد المنتسبون الى تعاونية موظفي الدولة مكشوفي الغطاء الصحي والاجتماعي، ولم يعودوا مضطرين الى استجداء ادويتهم من المستوصفات الخيرية او خائفين من الدخول الى المستشفيات لنيل العلاج الذي يحتاجون اليه، بعدما قمكن مديرها العام الدكتور يحيى خميس من اعادتها الى وضعها الطبيعى بخط تصاعدي حتى اقتربت التغطية مما كانت عليها قبل الازمة

كان الموظف والمتقاعد يتباهى بانتسابه الى التعاونية التي انشئت في العام 1963 وحافظت على حقه في العيش بكرامة على مدى عقود، قبل ان تتهاوى الليرة امام الدولار وتسقط معها القدرة الشرائية لمعظم الخدمات الصحية والاستشفائية حتى بلغت 10 في المئة من قيمتها الحقيقية. لكن مع عودة الانتظام الى مالية صندوق التعاونية، عادت التعاونية الى سابق عهدها في تطبيق نسب مساهمتها في معظم التقدمات.

"الامن العام" التقت المدير العام لتعاونية موظفي الدولة الدكتور يحيى خميس.

■ ما هو تعريفكم للتعاونية وكم بلغ عدد المنتسبين اليها والمستفيدين منها؟

□ تعاونية موظفي الدولة هي مؤسسة عامة لها استقلاليتها الادارية والمالية، تخضع اداريا لوصاية مجلس الخدمة المدنية وماليا لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة، والانتساب اليها الزامي للموظف في الادارات العامة مع عائلته بالاضافة الى والده وامه اذا لم يكن لديهما جهة ضامنة. وقد بلغ عدد المنتسبين الحاليين للتعاونية 87 الفا وعدد المستفيدين حوالى 370 الفا.

■ ما نوع الخدمات التي تقدمها؟

□ التعاونية هيئة ضامنة تقدم خدمات على ثلاثة انواع: الطبابة الاستشفائية، الادوية، والمساعدات الاجتماعية التي تشمل منح التعليم والزواج والولادة ومساعدات الوفاة، وهي متعاقدة مع معظم مستشفيات لبنان باستثناء اقلية موجودة في العاصمة بيروت بسبب خدماتها الغالية التي تفوق افضل المستشفيات ثلاثة اضعاف تقربيا.

■ من مول صندوق التعاونية؟ □ مول صندوق التعاونية من اشتراك الموظفين، فتقتطع وزارة المال من رواتبهم ومعاشات المتقاعدين 3 في المئة، وتضع المبلغ في حساب خاص لصالح التعاونية وترسله الى مصرف لبنان. لكن القسم الأكر من التمويل بقع على عاتق مساهمة الدولة في موازنة التعاونية، ففي الواقع كانت نسبة 3 في المئة قبل الازمة المالية مبلغا مقبولا وبشكل 1/7 من قيمة الموازنة، في حين لم يعد اليوم يشكل الا مبلغا زهيدا وتتكفل الدولة بتغطية القسم الاكبر، باعتبارها رب العمل والمسؤولة عن مساعدة هؤلاء الموظفين، خصوصا وإن رواتيهم مع انهبار العملة الوطنية باتت ضئيلة وغير كافية لمواحهة التحديات المعبشية، لذلك اخذت الدولة على عاتقها المساهمة الكبرة في دعم مالية الصندوق. ■ كيف تطورت الخدمات التي تقدمها التعاونية

لتبقى صمام امان صحي واجتماعي للموظف؟ □ قانونيا، 90 في المئة من فاتورة الاستشفاء على عاتق التعاونية و10 في المئة على المنتسب، و75 في المئة من فاتورة الدواء على عاتق التعاونية و25 في

عاتق التعاونية و10 في المئة على المنتسب، و75 في المئة من فاتورة الدواء على عاتق التعاونية و25 في المئة على المنتسب. لكن القسم الاكبر من تعرفات المراقب الاجتماعية مرتبطة باساس الراتب مثل منح الزواج والولادة ومساعدة الوفاة، وبالنسبة الى تراء منحة التعليم تصدر التعاونية قرارا سنويا لتحديد على قيمتها التي كانت ممتازة قبل الازمة. مع تدهور ضاء العملة الوطنية بازاء الدولار تدنت قيمة جميع صاد هذه الخدمات الى حوالي 10 في المئة، لان موازنة اكثر التعاونية واعتماداتها بقيت على دولار 1500 ليرة، سلن في وقت دأبت المستشفيات والشركات المستوردة والم على زيادة اسعارها قياسا على ارتفاع سعر صرف

الدولار، فوقع الموظف المريض ضحية الفروقات

الباهظة. بدأت التعاونية بالتدرج التصاعدي لزيادة التقديمات مع صدور موازنة 2022، وتمكنت في حزيران من مضاعفتها 4 مرات. ولما اقرت الموازنة حكما في اواخر 2022 ضاعفنا التقديمات 10 مرات معنى ان دولار التقدمات اصبح على 15000 لبرة، لكن بقى الموظف يدفع فروقات كبيرة نتيجة قفزات الدولار. وفي بداية آذار اعددت دراسة عن الاحتياجات الصحية للموظف التي يعتبرها اهم من راتبه وقدمتها الى الرئيس ميقاتي الذي ابدى تجاويه، فأقر مجلس الوزراء مرسوما في اواخر نيسان قضي باعطاء سلفة شهرية للتعاونية بقيمة 450 مليار ليرة. في حزيران 2023 زدنا تقدمات الاستشفاء 50 ضعفا، وضاعفنا اسعار الادوية ينسبة مقبولة وفقا لمؤشر وزارة الصحة العامة التي تصدره بشكل شبه يومى، واعطينا الاولوية للادوية المصنعة وطنيا، ثم للادوية البديلة، واخذنا في الاعتبار تحديد الكميات التي يمكن للمريض ان يتناولها، ووضعنا تسعيرات قريبة للواقع وبخاصة لادوية الجنريك. هذه الخطوات الجريئة تركت ارتياحا كبيرا لدى المنتسبين.

■ ما هو السقف المالي الذي يدفعه الموظف المريض في المستشفى؟

المريض في المستسفى:

□ جوهر خلافاتنا مع معظم المستشفيات انها لا تراعي الاوضاع الصعبة للمريض، وقد جنت منه على مدى عقود من الزمن ارباحا طائلة. لكن عندما ضاعفنا الزيادة 50 مرة للاستشفاء، بمعنى ان دولارنا صار 75 الفا، يمكن القول ان التعرفة عادت كما كانت. اكثر من ذلك، اصدرنا في اول تموز قرارا قضى باعطاء سلف للمستشفيات نتيجة الشغور في عدد الاطباء والموظفين في التعاونية لكي لا يشوب الاستشفاء اي شائبة، وفي اول كانون الاول من العام 2024 صرنا نحول بواسطة مصرف لبنان الاموال "فريش"



تتجاوز 50 في المئة. وارى ان الحل لهذه المسالة

تكمن برفع الدعم عن هذا الدواء المعرض للاحتكار

والتهريب وتحويله للوزارة والهيئات الضامنة ليكون

■ ما الحل بالنسبة الى المستلزمات الطبية التي

□ اسعار المستلزمات الطبية غالية جدا بالنسبة الى

تعرفة التعاونية المستندة الى دراسات من مصانع

المنشا، واتضح ما لا يقبل الشك ان هناك شركات

متواطئة مع بعض المستشفيات والاطباء وهم مثابة

حيتان ينهشون المريض باسعارهم الخيالية. الحل

ان تقرر الدولة استراد هذه المستلزمات اذا لم تتخل

□ ترك موضوع منح التعليم ارتباحا كبيرا لدى

المنتسبين، وكانت التعرفة عن العام الدراسي

2021 - 2022 مقبولة على دولار 1500 ليرة، لكن

فقدت قيمتها عندما بلغ الدولار مئة الف. في

العام المنصرم، استطعنا رفع قيمة المنحة خمسة

اضعاف ولم تكن كافية في ظل ارتفاع الاقساط

المدرسية والجامعية، لكن منذ حوالي شهر ونصف

شهر ضاعفنا قيمة المنحة 50 مرة عن العام

الدراسي 2020 - 2021. هذه الزيادة جعلت قيمة

المنحة تقترب مما كانت عليها قبل الازمة ليتمكن

وتقبل بأن لا تتجاوز 30 او 40 في المئة.

■ كيف اصبحت منحة التعليم؟

الشركات عن ارباحها البالغة اكثر من الف في المئة

الدعم للمريض اللبناني فقط وليس للدواء.

يحتاجها المريض؟

المدير العام لتعاونية موظفي الدولة الدكتور يحيى خميس.

الى المستشفيات، ما انعكس ايجابيات كبيرة على المستشفيات والمنتسبين الذين لا يدفعون فروقات اكثر من السقف المحدد من قبل التعاونية، وهو مليون ليرة للدرجة الاولى و500 الف للدرجة الثانية.

■ ماذا عن فاتورة المستلزمات الطبية؟ □ المشكلة تكمن في المستلزمات الطبية، للاسف

ا المشكلة تكمن في المستلزمات الطبية، للاسف هناك شركات لبيع المستلزمات طبية اقل ما يقال بالقائمين عليها انهم تجار كبار ان لم نقل مافيات، لذلك يجب مراقبة ومحاسبة هذه الشركات بحيث لا تكون نسبة ارباحها الف في المئة، والف وخمسمئة في المئة.

■ لماذا لا تستورد التعاونية الدواء والمستلزمات الطبية؟

□ التعاونية في قانون انشائها هي مؤسسة ضامنة وليست تجارية، وبالتالي لا يحق لها الاستيراد. هناك مرسوم يسمح لها بتوزيع الادوية عبر مركزها في الكرنتينا، بعد ان تقوم بالاشتراك مع وزارة الصحة باجراء مناقصة، يليها تنظيم عقود مع شركات الادوية تحصل خلالها على حسم يصل احيانا لغاية الدوية تحصل خلالها على حسم يصل احيانا لغاية السرطانية والمستعصية للمستفيدين مجانا طالما انها متوافرة في لبنان، واذا كان الدواء متوفرا في السوق نعطي المريض سلفة لشرائه ونغطيه مئة في المئة اذا كان مدعوما. واذا لم يكن كذلك، فالتعاونية تتعاطى بشكل مرن مع المريض وتغطى سعر الدواء بنسبة بنسكل مرن مع المريض وتغطى سعر الدواء بنسبة

الموظف من تخطي مصاعب تعليم اولاده، والمهم ان الزيادة وضعت حوافز للمنتسب لارسال اولاده الى المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية، لانها كافية لتغطية كلفة الرسم والكتب والانتقال.

■ ما هي ابرز الخطوات التي ادت الى رفع مستوى الخدمة للمنتسبين؟

□ لاحظت ان هناك حاجة ملحة لكي تتمدد التعاونية جغرافيا على الاراضي اللبنانية كافة لتسهيل انتقال المنتسبين اليها، لذلك افتتحنا مكاتب في الاقضية وفروعا جديدة في المحافظات، ومكاتب في الهرمل، وتبنين في بنت جبيل، وفي ابل السقى بين مرجعيون وحاصبيا، وفي خربة روحا بين البقاع الغربي وراشيا، وفي سبلين في منطقة اقليم الخروب، وفي صور، وفي صيدا، وفي عكار، وجونيه. كما عمدنا إلى تملك الابنية لتخفيف الإبجارات، فكانت التعاونية تملك مبنى في طرابلس، ثم اشترينا مكتب في زحلة، وفي المنارة في بيروت، وفي بعبدا، وكنا في صدد شراء مبنى للادارة المركزية في بيروت واستكمال بقية الخطوات، لكن الازمة المالية التي عصفت بلبنان في العام 2019 حالت دون تحقيق طموحاتنا بسبب ضآلة موازنات التعاونية وانخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية.

■ يحسب لك الجهد الذي قمت به في تحسين التقديمات الاجتماعية وخصوصا لجهة مساواة المنتسب مع اهله؟

□ بادرت الى رفع استفادة اهل المنتسب النين على عاتقه، من 25 الى 90 في المئة اسوة بالمنتسبين، بعد نيل الموافقة من المراجع المعنية، ثم كرت سبحة تحسين التقديمات الاجتماعية، لاسيما عندما عمدنا الى الغاء نسبة 5 في المئة من قيمة الادوية السرطانية والمستعصية المتوجبة على المريض بحيث اصبحت تعطى من التعاونية مجانا. كذلك قمنا بتحسين قيمة منحة التعليم بنسبة 20 في المئة، ثم بنسبة 30 في المئة اي بنسبة 50 في المئة خلال سنتين ليتمكن الموظف من الاستثمار في تعليم اولاده، وقمنا بتحسين تعرفات علاج الاسنان. علما ان التعاونية هي الجهة الضامنة الوحيدة باستثناء القوى العسكرية، التي تعنى بتقديم مثل هذه المساعدات.